

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	<b>Al Ahram</b>
<b>DATE:</b>	<b>13-August-2015</b>
<b>COUNTRY:</b>	<b>Egypt</b>
<b>CIRCULATION:</b>	<b>1,000,000</b>
<b>TITLE :</b>	<b>Industry Chamber Warns against the Defamation of Egyptian Drugs</b>
<b>PAGE:</b>	<b>18</b>
<b>ARTICLE TYPE:</b>	<b>Drug – Related News</b>
<b>REPORTER:</b>	<b>Abdo Al Deqeshy</b>

### ..وغرفة الصناعات تحذر من الإساءة للدواء المصرى

**كتب - عبده الدقيشى :**

حذرت غرفة الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية باتحاد الصناعات المصرية من ان اثاره الشائعات والشكوك حول عدم سلامة الدواء المصرى دون دليل علمى وقبل التثبت من سلامة تصنيعه يؤدى الى الاساءة لسمعة الدواء المصرى ويضر بهذه الصناعة الاقتصادية الهامة . واكد الدكتور اسامه رستم المتحدث باسم الغرفة ان ما اثير مؤخرا عن وفاة بعض الاطفال ببنى سويف بسبب محلول الجفاف امر فى غاية الخطورة ويجب الا يتم التعامل معه بالتعميم او بطريقة تشكك فى صناعة الدواء بالكامل بل يجب - قبل اصدار الاحكام على سلامة الدواء من عدمه - ان يتم التأكد من خلال الطب الشرعى وهيئة سلامة الدواء واخضاع العينات التى تم التحفظ عليها من تشغيلة المحاليل للفحص الدقيق قبل خروج التصريحات الاعلامية حفاظا على سمعة المنتجات المصرية من الادوية .

وقال ان جميع المحاليل تخضع لتحليلات وزارة الصحة وتسلمتها الوزارة مصحوبة بشهادات صلاحية ومطابقة للمواصفات، ولكن ورغم ذلك وطالما ان هناك حالات وفاة فكان يجب التحفظ على التشغيلة بالكامل وارسال عيناتها الى معامل وزارة الصحة وابلاغ النائب العام ليتولى الطب الشرعى تحديد سبب الوفاة ومنتظر الجميع قرار النائب العام ولكن ما حدث عقب تحويل القضية للنائب العام هو صدور تصريحات من بعض المسؤولين تشكك فى الدواء وتسيء لسمعته عقب صدور القرار رقم ٨٥ لوقف التعامل مع محلول معالجة الجفاف والقرار رقم ٨٦ بتجميد كل المحاليل الطبية للشركة حتى صدور قرار الطب الشرعى . ومن جانبه نفى الدكتور عبد الله محفوظ رئيس الشركة المنتجة للمحاليل ان تكون المحاليل لها اى علاقة بحالات الوفاة وقال ان الشركة لديها وحدة تحاليل على اعلى مستوى ومنتظر تقارير الطب الشرعى . وتسائل لماذا فى بنى سويف دون باقى المحافظات الاخرى التى وصلت اليها نفس التشغيلة من المحاليل وقال ان البنوك اوقفت التعامل مع الشركة والموزعين رفضوا سداد مديونياتهم وتوقفت عملية توريد المحاليل للحكومة السودانية بقيمة ١٥ مليون دولار وشحنات كان من المفترض تصديرها الى العراق وفى انتظار تقارير الطب الشرعى وقرار النائب العام .